مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢)، ص ص ١٦٧-١٩٨ (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

التعليم والأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

محمد بن شحات الخطيب

أستاذ، وعميد كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قُدم للنشر في ١٠/ ٧/ ١٤١٩هـ، وقُبل للنشر في ١٨/ ٢/ ١٤٢٠هـ)

ملخص البحث. هناك علاقة وثيقة بين التعليم والأمن الوطني في المملكة العربية السعودية. فقد كان للملك عبدالعزيز يرحمه الله مؤسس الدولة السعودية المعاصرة رؤية بليغة في تحديد أوجه هذه العلاقة بدءا من عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٢م حتى رحيله، واستمر أبناؤه من بعده في تطوير هذه الرؤية جيلا بعد جيل. كما أن جذور هذه العلاقة في العهود السعودية تمتد إلى دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب التجديدية التي آزرها الإمام الراحل محمد بن سعود في عهد الدولة السعودية الأولى، إذ نظر آنذاك إلى أن العودة إلى تعاليم الدين الإسلامي القومي تحقق العزة والمنعة وتحقق الأمن الداخلي والخارجي معا. لذا تأتي هذه الدراسة بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة لتستهدف تسليط الضوء على علاقة التعليم السعودي بالأمن الوطني وآليات تعزيز هذه العلاقة وتفعيلها في المجتمع، وتحديد أنماط التعليم المحققة لأبعاد الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، وتقديم تصور عملي يمكن الاستفادة منه حول الأمن التربوي وعلاقته بالأمن الوطني في البلاد.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وناقش الباحث من خلالها المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة، ومؤشرات الأمن الوطني، والإطار المرجعي لعلاقة التعليم بالأمن الوطني، ودور التعليم في تحقيق الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية من خلال أنماطه المتعددة كالتربية السياسية، والتربية الاقتصادية، والتربية الاجتماعية، والتربية العسكرية، هذا إلى جانب تقديم تصور مستقبلي لتفعيل علاقة التربية بالأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

مقدمـــــة

يحتل التعليم موقعا مميزا باعتباره محورا أساسيا للحفاظ على الأمن الوطني للـدولـة العصرية. وإذا كان شكل السلطة السياسية الوطنية الحديثة يقوم على السلطة التشريعية، وعلى السلطة التنفيذية، وعلى السلطة القضائيـة [١، ص ص ٣١٤ - ٣١٥]، فـإن التعليم بدوره يعد جبهة عريضة لطبيعه عمل هذه السلطات، ويقوم عمل هذه السلطات أساسا على المعرفة التي هي هدف جوهري للتعليم. إن وظيفة القانون كما يراها المشرعون هي «ضمان تحقيق الأمن في العلاقات المتبادلة بين الأفراد داحل الدولة» [٢، ص ص ٢٧٤ - ٢٨٤] الذي يضمن الاستقرار الاجتماعي بأبعاده المختلفة. وكمـا أن الأمـن الوطني يتضمن بعدين أساسيين هما الأمن الداخلي والأمن الخارجي، فإن التعليم يعد وسيلة بالغة الأهمية في تحقيقهما كليهما معا. بل إن السلاح المعرفي في الوقت الحاضر يمثل القوة الحقيقية الهادفة إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي خاصة في ظل التطورات الثقافية العلمية المعاصرة وثورة التكنولوجيا والمعلومات [٣، ص ص ٢٣٩ - ٢٦٧].

ورغم أن هناك مصاعب عديدة عادة ما تقترن بتحقيق الأمن الوطني في جوانبه السياسية والاقتصادية ظل التعليم ملاذا حيويا لتفعيل الأمن السياسي والاقتصادي وأداة له.

والمملكة العربية السعودية منذ أن وحدها الملك عبدالعزيز يرحمه الله دأبت على أن تولي قضية الأمن الوطني عنايتها. فعندما دخل الملك عبدالعزيز مكة المكرمة، فعقد الاجتماع التعليمي الأول في تاريخ العهد السعودي في جمادى الأولى من عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٢م ودعا إليه العلماء، وتم على إثره إنشاء مديرية المعارف عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٣م لتسبق في ذلك وضع نظام الحكم والإدارة أراد أن يؤكد بذلك على أن التعليم هو أداة دعم أواصر الإخاء وترسيخ التماسك الاجتماعي في الداخل ومواجهة المتغيرات العديدة المقبلة على المجتمع في مراحله التالية [٤، ص ٣].

ولما كان التعليم في حد ذاته يتألف من شقين متسعين هما الشق النظامي الذي تمثله المؤسسات التعليمية المنشأة خصيصا للمهمة التعليمية المتخصصة، والشق اللانظـامـي الذي تمثله مؤسسات اجتماعية عديدة أنشئت لغرض التوعية والتنشئة والتثقيف، فـإن المسألة الأمنية في المملكة العربية السعودية ظلت منطقة جذب لتفاعل كلا الشقين معا

في آن واحد. وقد تحقق بفعل التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي نتاج وافر في دائرة الأمن الوطني السعودي، بل إن بعض أجهزة التعليم غير النظامي تعد من خطوط الدفاع الاجتماعي تجاه كافة أنواع الخطر وقاية وعلاجا. وقد أكدت الأحداث والمواقف السياسية وغيرها نجاح مهمة التعليم في تثبيت دعائم الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان [٥، ص ص ٦ - ٨].

لقد أكد الخبراء والباحثون على أن موضوع الأمن هو أكبر قضايا العصر وهو محور الاهتمامات العالمية والمحلية على اعتبار أن الأمن دعامة للتنمية، وأن التربية والإعلام وغيرهما من المؤسسات هي أدوات ووسائط أساسية لتشكيل الأمن الاجتماعي [٦، ص ١١]. وفي الوقت نفسه اعتبر بعضهم أن التخلف العلمي وانكماش العلماء المبدعين من أبرز مشكلات المجتمع المسلم التي أدت إلى الاضطراب وتغلغل الاستعمار إلى أراضيه [٧، ص ٣٣٢].

وبالنظر إلى التاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة يمكن ملاحظة أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما هاجر إلى المدينة كان من أول أعماله المؤاخاة بين الفئات المتخاصمة تحقيقا لمبدأ الأمن فكانت التربية الإسلامية هي الوسيلة الباعثة على بث روح التضامن بين القبائل. وجاء الخلفاء الراشدون من بعده - صلى الله عليه وسلم - ومن تبعهم من الولاة والقادة ليؤكدوا على المسألة الأمنية ويعتبروها جوهر الاستقرار والتقدم الاجتماعي. وكانت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب التجديدية بمؤازرة الإمام محمد بن سعود في عهد الدولة السعودية الأولى ترتكز على أهمية العودة إلى الدين القويم الذي يضمن استعادة العزة والمنعة وتحقق الأمن الداخلي والخارجي للبلاد على السواء [٨، ص ص ١٦ - ٢٢]. وهذه الدراسة تأتي في سياق الدراسات التي تبحث عن علاقة التعليم بالأمن الوطني وهي مركزة على المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة ما يلي:

١ - تكوين إطار مرجعي فكري لعلاقة التعليم بالأمن الوطني وآليات تحقيق هذه

العلاقة وتفعيلها في المجتمع.

٢ - تحديد أنماط التعليم المحققة لأبعاد الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

٣ - تقديم تصور عملي ويمكن تطبيقه حول الأمن التربوي وعلاقته بالأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية المتوخاة في الدراسة من خلال تناولها لموضوع حيوي يتمشى مع مناسبة تاريخية حضارية ثقافية، وهي ذكرى مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، كما أنها تسلط الضوء على الأهمية العظمى للتعليم باعتباره أداة فاعلة في صناعة الأمن الوطني بشقيه الداخلي والخارجي. ومن ناحية أخرى، فإن من المتوقع أن تسهم الدراسة في بلورة رؤية مستقبلية من شأنها أن تعزز أو تقترح بعض المبادئ والتطبيقات ذات العلاقة بموضوعها.

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي الذي يستهدف الوصف المنظم للحقائق والخصائص أو السمات لدائرة الموضوع المطروح بالدقة والموضوعية اللازمة من خلال المعلومات التي يمكن التوصل إليها في الموضوع وذلك على النحو التالي [٩، ص ص ٤٦ - ٤٧]:

أ) جمع معلومات موثقة مفصلة عن مفهوم الأمن الوطني وعلاقته بالتعليم في المملكة العربية السعودية.

ب) تحديد أو تبرير الظروف المختلفة والتطبيقات المنجزة في كل ما يتعلق بموضوع الدراسة.

جـ) القيام ببعض التحليلات والمقارنات والتقويمات للجهود والفعاليات المقترنة بشكل ومضمون العلاقة بين التعليم والأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

مفاهيم ومصطلحات

لا تزال التعريفات الواردة في معاجم اللغة حول مصطلح الأمن غير شاملة في معانيها إلا أن هذه المعاجم تتفق فيما بينها على تأكيد المعنى الضيق للأمن الذي ينظر إلى

الأمن على أنه «نقيض الخوف» أو هو «التحرر من الخوف أو الخطر أو الغزو» [١٠]. ويقال اطمأن ولم يخف فهو آمن. لذا قد يأتي المصطلح اللغوي للدلالة على حالة الأمن التي يكون عليها الإنسان أو للدلالة على ما يؤتمن عليه الإنسان وما ينطبق على الإنسان الفرد قد ينطبق على الجماعة والمجتمع. وقد وردت الكلمة في مواقع عدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. قال تعالى: ﴿**فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَه**﴾ [البقرة، آية ٢٨٣]. وقال تعالى: ﴿**أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾**﴾ [الأعراف، آية ٩٧]. وقال تعالى: ﴿**سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُم**﴾ [النساء، آية ٩١]. وقال تعالى: ﴿**فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**﴾ [البقرة، آية ١٩٦]. وقال صلى الله عليه وسلم: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن!! قيل: من يا رسول الله؟ قال: «الذي لا يؤمن جاره بوائقه.» متفق عليه، وفي رواية لمسلم: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائق» [١١].

أما من الناحية الاصطلاحية فيرى كامل بأن الأمن يعني «حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقراراها» [١٢، ص٣٠]. أما نافع فيعتقد بأن مفهوم الأمن يدل على «غياب المخاطر التي قد تواجه الدولة بهدف توفير الظروف الداخلية والخارجية لمجتمعها للمضي قدما نحو تحقيق الغايات المشتركة بين أفراده» [١٣، ص ٢]. بينما يرى غالي أن مفهوم الأمن في منظوره الواسع لا يتوقف عند حدود التحرر من الأخطار الخارجية أو سلامة الوطن وسيادته فقط بل يمتد ليشمل معاني جوهرية أبرزها الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على اعتبار أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي مثلما هو متعلق بالاستقرار الخارجي [١٤، ص ٨١].

ومن جانب آخر، فإنه من الملاحظ أن نتاجات التقدم العلمي والتقني المعاصرة كان لها أثر واضح في تحديد مفهومات الأمن الوطني في الوقت الحاضر. لذا تعدت مفاهيم الأمن الوطني التقليدية التركيز على السيادة والقوة العسكرية فقط لتشمل مجالات جديدة أهمها الأمن الاقتصادي والأمن الجنائي والأمن الاجتماعي والأمن التربوي وغيرها. كما أن الظروف المتغيرة التي تمر بها المجتمعات تسهم إلى حد كبير في تشكيل مفاهيم الأمن الوطني.

مؤشرات الأمن الوطني

هناك العديد من التقسيمات التي يراها الخبراء والباحثون للمؤشرات التي يستدل منها على مدى تماسك الأمن الوطني من عدمه. ويصعب الاعتماد الكلي على تقسيمة بعينها على أنها قضية مسلمة، ومع ذلك فإن هذه التقسيمات تشترك معا في تجسيد العديد من الجوانب الحيوية التي تعتبر بمثابة مؤشرات مقبولة للدلالة على مدى توافر الأمن الوطني. ويرى الصويغ أن هناك خمسة مؤشرات مسؤولة عن هذه الدلالة وهي [١٥، ص ص ١٦ - ٢١] :

١ - العنصر الجيوبولتيكي والاستراتيجي

٢ - العنصر الديمغرافي (الاجتماعي والنفسي والأيديولوجي)

٣ - العنصر السياسي (داخلي، إقليمي، دولي)

٤ - العنصر الاقتصادي

٥ - العنصر العسكري

فبالنسبة للمؤشر الأول وهو العنصر الجيوبولتيكي تلعب عوامل الحجم والشكل والتضاريس والموقع أدوارا بالغة في التأثير على الأمن الوطني. أما بالنسبة للمؤشر الثاني وهو العنصر الديمغرافي فيتشكل من عدد السكان وتوزيعهم ومعدلات نموهم وتركيب المجتمع وما يتعلق بذلك من أمور ذات علاقة بتوفير التماسك الاجتماعي ورفع الروح المعنوية والإنتاجية. ويتضمن العنصر السياسي كلا من السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، والمؤسسات السياسية. بينما يشتمل العنصر الاقتصادي على الحالة الاقتصادية العامة وحالة الصناعة والزراعة والتجارة. أما العنصر العسكري فيتكون من حجم وتكوين القوات وتنظيمها وتسليحها ومرونة التمركز والتحرك، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي، والتحالفات العسكرية.

كما يرى الصويغ كذلك أن هناك عناصر تهدد الأمن الوطني في أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي يمكن تصنيفها على النحو التالي [١٥، ص ص ٢١ - ٢٤]:

١- العوامل السياسية

٢- العوامل العسكرية

٣- العوامل الاقتصادية

٤- العوامل الاجتماعية

وقد خططت الحكومة السعودية خلال فتراتها المعاصرة، خاصة في عهد الدولة السعودية الثالثة لمواكبة الأحداث تعليميا وثقافيا بحيث تتمكن البلاد من التفاعل البناء مع ظروف الداخل والخارج على السواء. وعلى حد تعبير الملك عبدالعزيز حين بدأ جهوده الموسعة لتوحيد المملكة: «إن الأمن والاستقرار وتأمينهما من أول بدهيات واجبات الدولة وإن مصدر عدم توفر الطمأنينة والسلام والأمن يجب أن يصبح مصدر السلام والطمأنينة والأمن» [٨، ص ١٠٢]. فقد كانت هناك عوامل جوهرية مكنته من الوفاء بوعده المذكور من أهمها على الأطلاق سمعته الذائعة الصيت، وإمامته في تطبيق حدود الشريعة، وأريحيته في العطاء للمحتاجين، وتأسيسه للهجر التي ساعدت على توطين شرائح اجتماعية كثيرة في بعض البوادي واستقرارها. وكانت نظرة الدولة إلى الأمن كذلك مقرونة بمقومات ثلاثة هي: مخافة الله، والأمانة المطلقة، والشعور بالمسؤولية [٨، ص ١٤٠]. واعتبرت بذلك أن الأمن الذي لا يقوم على هذه المبادئ قد لا يكون وقد لا يستمر كثيرا. وأكدت الدولة خلال عهدها المعاصر على أن الأساس التقليدي الذي تسير عليه الدولة في السياسة الداخلية يكمن في الالتزام بالشريعة الإسلامية قولا وعملا، والتصرف وفق الإمكانات المتاحة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بأبعاده المختلفة. أما بالنسبة للسياسة الخارجية، فيكمن الأساس التقليدي الذي تسير عليه الدولة في الإيمان بالسلام العالمي والرغبة في دعمه وتقويته ونشره وفق رؤى الشريعة الإسلامية. واعتبرت التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وسيلة أساسية لتحقيق هذا الاستقرار وإشاعة الأمن على الصعيد الداخلي، وأن هذه التنمية لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا قامت على أموال الدولة والأموال المحلية وليس على القروض والمساعدات الأجنبية [٨، ص ١٤٣].

نحو إطار مرجعي لعلاقة التعليم بالأمن الوطني

إن علاقة التعليم بالأمن الوطني تعني علاقة التعليم وأثره في كل شئ آخر. ذلك أن الأمن الوطني هو موضوع شمولي تتدخل فيه كافة التطبيقات والممارسات الاجتماعية وهو وسيلة للاستقرار وغاية للجهود المبذولة في كافة مناشط الحياة المجتمعية.

يرى عبدالحليم السواس أن البيئة الصالحة تعد أبرز مقومات حماية الفرد من السلوك المنحرف الذي يزعزع الأمن. ويرى أن هذه البيئة تشمل الأوساط ذات التأثير المباشر في حياة الفرد. فبالنسبة للطفل أو المراهق تمثل الأسرة والمدرسة والمسجد وجماعة الرفاق ودور الإعلام الثقافية والترفيهية والرياضية أهم هذه الأوساط وذلك باعتبارها توفر القدوة الحسنة والظروف الملائمة لنمو الشخصية السوية [١٦، ص ص ١٧ - ١٩]. ومن هذا المنطلق فإن تقاعس أي من هذه المؤسسات عن القيام بأدوارها كما ينبغي يؤدي إلى نتائج غير سوية للفرد المتأثر بها. كما أن تناقض الأدوار والافتقار إلى التكامل فيما بينها مسؤول إلى حد بعيد عن الاختلال الذي يحدث في نمو الفرد النفسي والاجتماعي.

أما مينا فيرى أن الدفاع الاجتماعي الحديث ينظر إلى الخطورة الاجتماعية الصادرة عن الفرد أو الجماعة على أنها تهديد لأمن المجتمع أو نظامه العام. وفي هذه الحالة لا يمكن مجابهة الخطورة إلا بأحد أسلوبين هما المعالجة القانونية الإجرائية أو المعالجة القائمة على التهذيب والإصلاح والتقويم [١٧، ص ص ٢٢١ - ٢٢٣].

ويعتقد السواس أن تخلي الوالدين عن تربية الأبناء وعدم مبالاتهما بالدور التربوي الوالدي وسوء معاملتهما للابن، والظروف الاقتصادية الأسرية المتدنية ومشاهدة الأفلام غير المنضبطة، وكثرة المال في أيدي الأبناء خاصة الصغار منهم، والصراعات النفسية عند الشباب أو الضغوط الاجتماعية، وتغلب مشاعر القلق والتوتر، وظاهرة البطالة، والاختلافات الفكرية، وتناقض القيم التربوية، وعدم تقدير إنجازات الفرد واحترام حقوقه وكرامته تعد أسبابا جوهرية لها ثقلها وأثرها الجم في حدوث الانحرافات على اختلافها التي تسيئ إلى الأمن الاجتماعي [١٨، ص ص ٧٧-٩٢].

ويرى أبو حميدان أن طريقة استخدام العقاب في الأسرة والمدرسة والمجتمع تؤثر إلى حد بعيد في السلوك المنحرف سلبا أو إيجابا. ويرى بأن من الضرورة بمكان استخدام

العقاب بما يتناسب والحالة التي يستخدم من أجلها [١٩، ص ص ١٢٨ - ١٢٩].

كما يرى عليان أن العاملين الشخصي والاجتماعي مسؤولان إلى حد بعيد عن نشر الجريمة باعتبارها من أكبر المؤثرات في تقويض الأمن الاجتماعي. لذا كان منهج الإسلام في الحد من معدلات الجريمة منهجا فريدا ومتميزا لأنه يقوم على العدل والأخلاق والتقوى والاستقامة وحسن العقيدة [٢٠، ص ص ٤٣ - ٥٧].

أما حريري فيرى بأن من أهم وسائل تحقيق الضبط الاجتماعي المدرسي هو حسن استخدام أساليب الثواب والعقاب، ذلك أن كثيرا من صور الانحراف يمكن أن تنشأ لدى الفرد في فترة الدراسة. لذلك فإن المدرسة والأسرة ومؤسسات المجتمع معنية بالدرجة الأولى بالعمل على تهذيب النشئ وصقله ومتابعته بما يحقق له الاستثمار الأمثل لذاته ولوقته ولمجتمعه ولأمته. ويرى حريرى كذلك أن من أهم الأسس الإسلامية في مواجهة الجريمة بناء الأسرة بناء صحيحا وقيام المدرسة بواجباتها التربوية على الوجه المرغوب، والالتزم بالنهج التربوي للتشريع الإسلامي، والممارسة الإعلامية الصحيحة للدور التربوي وتطوير وتفعيل رسالة المسجد التربوية، وأسلمة التعليم في البلدان الإسلامية، والقضاء على البطالة، والتعاون المشترك لتحقيق الانضباط العام [٢١، ص ص ٤٢ - ٧٩].

كذلك ينظر محمد إلى أن التربية الأسرية والتربية المدرسية والتربية الإعلامية تعج بالمتغيرات المسؤولة عن حدوث ظاهرة جنوح الأحداث كظاهرة تخل بالأمن الوطني جنبا إلى جنب مع متغيرات أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية وسكانية وبيئية. ويرى أن تأثير هذه المتغيرات على ظاهرة جنوح الأحداث ليس حتميا على كل الأحداث إلا أن المدرسة والأسرة هما أهم أوساط التربية وبصلاحها تصلح النشأة التربوية الاجتماعية للفرد [٢٢، ص ص ١٩١ - ٢١٧].

وبالنظر إلى المملكة العربية السعودية في عهودها المختلفة يمكن ملاحظة أن مثل هذه المبادئ كانت أساسا محط اعتبار للدولة. فالمسألة الأمنية كانت تتم وفق منظور عام لا يقتصر على مرفق معين دون غيره. كما أن هذه المسألة كانت من أولويات العمل أساسا في البلاد لأنه بصلاحها يمكن صلاح أي شيئ آخر. ومن ناحية أخرى فقد ارتبط

الأمن الداخلي بالأمن الخارجي باعتبارهما شيئا واحدا يعزز كل منهما الآخر وإن كان الأمن الوطني الداخلي قد استأثر بعناية أكبر خلال المراحل الأولى من تأسيس الدولة، إذ يعتقد جمعة أن من أهم عوامل استتباب الأمن في عهد الملك عبدالعزيز وما تبعه من عهود هو تطبيق الشريعة الإسلامية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والالتزام بالعدالة في تطبيق الحدود الشرعية، هذا إلى جانب الاستقرار السياسي والوعي الشعبي والاهتمام بالتعليم ونشر الثقافة الإسلامية، والأخذ بأسباب التحضر، والانتعاش الاقتصادي، والقضاء على الخلافات والمنازعات القبلية [٢٣، ص ص ١٣٣ - ١٥٨].

ولعل من أهم الجهود المبذولة في هذا الإطار لنشر التعليم والثقافة الإسلامية هو قيام الملك عبدالعزيز بتوجيه المسؤولين بالعمل على طبع الكثير من الكتب العلمية والثقافية وكتب الشريعة الإسلامية والفقه والحديث والتفسير وتوزيعها على الناس بلا مقابل. وكان إنشاء المعهد العلمي بالرياض عام ١٣٧٠هـ علامة فارقة في تاريخ العهد السعودي في مجال العناية بإنشاء المؤسسات التعليمية الدينية التي تتوخى نشر الإسلام وتعاليمه باعتباره من أبرز وأقوى دعائم حفظ الأمن في البلاد [٢٤، ص ١٥١]. وقد كان هذا المعهد بمثابة حجر الأساس لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لاحقا. كذلك يعد قيام الملك عبدالعزيز بتأليف «جماعة الإخوان» التي عنيت بتوطين البدو الرحل ونشر التعليم الشعبي بينهم نقطة تحول فاصلة في مسيرة تعزيز الأمن الوطني والاستقرار السياسي والاجتماعي.

وقد بين جمعة أن الناحية الأمنية للمملكة العربية السعودية تأثرت خلال فترات طويلة بهجرة السكان من البادية إلى المدن والمراكز الحضارية نظرا لاختلاف القيم والعلاقات والعادات والتنظيمات الاجتماعية والأعراف بين الطرفين، حيث واجه المهاجرون من البادية مشكلات أعاقت تكيفهم النفسي والثقافي والاجتماعي، الأمر الذي أدى بهم إلى الوقوع في العديد من المخالفات السلوكية التي تتنافى مع النظم والقوانين السائدة سواء كان ذلك بشكل مقصود أم غير مقصود [٢٤، ص ص ١٦٩ -١٧٥]. لذا فقد كان التعليم والتثقيف هو الحل الأمثل لتخطي هذه الصعوبات الأمنية آنذاك. ولا زال التعليم هو المحرك الأقوى في تهذيب الأفراد وإصلاحهم في البلاد على الرغم من

العديد من المصاعب التي يواجهها التعليم في الوقت الحاضر.

وقد أوضح العتيبي أن التعليم كان له أثر قوي جدا في إزالة أسباب الثأر والانتقام في البادية في العهد السعودي. حيث عمل التعليم على إحداث التآخي في حل المنازعات والخصومات وإنهاء الحروب واختفاء العادات السيئة. كما أن أبناء البادية الذين يتعلمون يعودون إلى مضاربهم ويعملون على نشر العلم بين الأفراد في العشيرة التي ينتمون إليها. بل إن العشائر والقبائل أخذت فيما بعد تفتخر بما لديها من المتعلمين من أبنائها بدلا عن الفخر بقوتها وبأخذ الثأر.

وقد ساعد على نشر التعليم بين أبناء القبائل قيام الملك عبدالعزيز بتوفير المرتبات المالية لطلبة العلم وخاصة المتفوقين منهم، هذا إلى جانب الهدايا وتوافر مرافق السكن والإعاشة وذلك في محاولة منه لتشجيع أقرانهم للالتحاق بالفرص التعليمية المتاحة في مكة المكرمة بشكل خاص باعتبارها أسبق إلى الاتصال بالتعليم المنظم من غيرها من مدن المملكة العربية السعودية إبان تلك الفترة. ومن جهة أخرى، فإن الملك عبدالعزيز كان يتوخى من توسيع فرص التعليم للمواطنين دعوتهم إلى العمل والكسب الحلال والابتعاد عن الكسل والتخلص من الجهل الذي كان في نظره سببا لارتكاب المخالفات الأمنية من سرقة ونهب وقطع للطريق وقتل واعتداء [٢٥، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣].

لذا فقد عمل الملك عبدالعزيز على أن يتوسع في إنشاء المدارس النظامية في البلاد، وعلى أن يبعث الطلبة إلى الخارج للتخصص في العلوم المختلفة وعلى أن يبعث بالمشايخ والعلماء إلى الهجر والقبائل لتثقيف العامة وتعليمهم، هذا فضلا عن دعمه للتعليم الذي كانت ترعاه مؤسسات أو أفراد ممن يعملون خارج إطار الأعمال الحكومية. وعلى الرغم من أن الملك عبدالعزيز واجه معوقات عديدة في جهوده لنشر التعليم أبرزها «إحجام أبناء البادية عن إرسال أبنائهم إلى المدارس وفرار بعضهم منها.» فقد سارعت الحكومة لتخطي هذه المعوقات من خلال اللجوء أحيانا إلى إعادة الطلبة الصغار قسرا إلى المدارس حتى توافرت قناعة شاملة بأهمية تعليمهم لدى أسرهم [٢٥، ص ٢٢٦]. بل إن جمع القبائل أو البدو الرحل في هجر هو ذاته إجراء كان يمكن أن يتعثر دون التعليم الذي كان سببا رئيسا في نجاح مشروع توطين البادية.

دور التعليم في تحقيق الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

يميل كثير من الخبراء و الباحثين إلى القول بأن أسباب الخلل في التكوين الاجتماعي إنما تعود إلى انحدار القيم الأخلاقية وانعدام التربية السليمة وظهور العديد من التحولات الاجتماعية غير السوية. وهم في ذلك ينظرون إلى أن «الإخلال بالأمن ظاهرة معبرة عن خلل ما في المجتمع» [٢٦، ص ١٦٥].

وقد حدد النبهان خطوطا عامة لاستراتيجية الأمن الاجتماعي يرى فيها أن الاهتمام بالتربية الإسلامية يعد شرطا أساسيا لتكوين النفس السوية. وأن هذه التربية يجب أن تتجاوز مستوى حشو الذهن بالمعلومات إلى مستوى التوجيه وتكوين القيم عميقة الجذور، كما ينبغي أن تعتمد على القدوة الحسنة باعتبارها دعامة أساسية للتربية الحقة. ويرى النبهان كذلك أن من أهم هذه الخطوط العامة لاستراتيجية الأمن الاجتماعي ربط التنمية بالتربية [٦، ص ص ١٦ - ٢٢]. ومن هذا المنطلق فإن هناك عددا من أنماط التعليم يمكن اعتبارها مسؤولة إلى حد كبير عن توضيح علاقة التربية بالأمن الوطني يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولا: التربية السياسية في المملكة العربية السعودية

تنبثق التربية السياسية في المملكة العربية السعودية من مصادر الشريعة الإسلامية وتستفيد في ذلك من تاريخ الدولة الإسلامية عبر العصور، كما تستفيد في ذلك أيضا من تجارب الأمم والشعوب المتحضرة المعاصرة الأخرى. وهناك أنماط عدة للتربية السياسية في المملكة العربية السعودية أبرزها :

١ - التعليم السياسي المقصود

وهو ذلك النوع من التربية الذي توفره المؤسسات التعليمية المتخصصة كالجامعات والكليات والمعاهد. وتعد كليات الشريعة والدراسات الإسلامية وأقسام العلوم السياسية الملحقة بالجامعات السعودية من أهم مصادر التربية السياسية للمواطنين في البلاد. كما أن هناك عددا من المواد الثقافية العامة مسؤولة عن تزويد الدارسين بالثقافة السياسية العامة وهي متوافرة بالدراسات الجامعية أو ما يعادلها وفي دراسات الدبلوم وفي مراحل

التعليم العام على هيئة موضوعات متنوعة. ويدخل ضمن هذه المواد التاريخ والجغرافيا والمواد الأدبية والدراسات الشرعية ونحوها. كما توفر العديد من مؤسسات التعليم في مراحله المختلفة أنشطة منهجية أو لا منهجية عديدة تخدم التربية السياسية للطلبة والدارسين من الذكور والإناث على السواء. علاوة على ذلك، فإن الدولة أنشأت معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية السعودية عام ١٣٩٩ - ١٤٠٠هـ لتأهيل العاملين في السلك الدبلوماسي وتزويدهم بالخبرة والكفاءة العلمية والفنية والثقافية التي تمكنهم من تمثيل بلادهم في الخارج تمثيلا لائقا، هذا فضلا عن قيام المعهد بإعداد البحوث ذات العلاقة بالأوضاع والقضايا العربية والإسلامية، والبحوث المتعلقة بأعمال وواجبات وزارة الخارجية [٢٧، ص ٦٢].

٢- التعليم السياسي غير المقصود

وهو التعليم الذي تمثله أجهزة ومؤسسات اجتماعية وسياسية متعددة وتقدمه بشكل هادف إلا أنه غير مقصود لذاته ولا يقود إلى درجات علمية، ويقع تحت دائرة التوعية والتثقيف والتعبئة المجتمعية والتنشئة الاجتماعية والسياسية.

ويدخل في تشكيل هذا التعليم وتقديمه مؤسسات الأسرة والمسجد، والإعلام، والدوائر السياسية كمجلس الشورى ومجلس الوزراء، وإمارات المناطق والمحافظات. ولكل من هذه المؤسسات أدوار ومهام وتطبيقات خاصة به وتتكامل فيها مع غيرها لتشكل في النهاية مصدرا متنوع القنوات للتربية السياسية للمواطنين من الذكور والإناث في المجتمع. ويعتبر الشروع في إحلال أي صورة من صور التناقض في أدوار ومهمات هذه المؤسسات المتعلقة بهذا النوع من التربية خروجا عن الجادة وتقف الدولة منه موقفا قويا لتداركه. وهذا يعني أن الدولة تجعل من التربية السياسية عنصرا جوهريا جدا في إقامة الأمن وإحلاله بالبلاد. ولتوضيح هذه النزعة بشكل أدق، فإن الدولة تتوخى من خلال التربية السياسية تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي تستهدف التربية السياسية ما يلي:

أ) توحيد الرؤى السياسية عند المواطنين تجاه الأحداث والمواقف، وتجاه القرارات المتخذة في القضايا ذات العلاقة بالأمور الداخلية في البلاد، والقضاء على الممارسات

والأفكار التي تدعم كافة أبعاد التخلف السياسي فيها.

ب) رفع مستوى مشاركة الأفراد من المواطنين ذكورا وإناثا في النظام السياسي للبلاد والوقوف منه موقفا إيجابيا مؤيدا مساندا مقوما شوريا.

جـ) تنمية الشعور بالولاء والانتماء السياسي للدولة واعتبار هذا الولاء والانتماء هدفا لبناء اتجاهات إيجابية بناءة نحوها.

د) الارتقاء بمستوى السلطة التنفيذية ورفع هيبتها واحترام الهيئات المعنية بالقضاء والحقوق العامة والخاصة.

هـ) تجلية الأهداف المجتمعية في القضايا المختلفة ونبذ التعارض أو التناقض أو اللبس الذي يحدث حول هذه الأهداف أو حول آليات تحقيقها.

أما على الصعيد الخارجي، فتستهدف التربية السياسية ما يلي:

أ) تأكيد الأهمية القصوى للعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى والحرص على استمرارية هذه العلاقات وتعزيزها بما يكفل تحقيق المنافع المتوقعة منها.

ب) تكوين الاتجاهات القوية نحو العدوان بأبعاده المختلفة واعتبار السلام شرطا أساسيا للكرامة والحرية ونبذا للشحناء والبغضاء والعداوة، وأن السلام لكي يكون كذلك لا بد من أن يكون عادلا وشاملا.

جـ) العمل على تقوية أواصر الصداقة أو الإخاء القائمة على التحالفات الإقليمية أو الدولية في الميادين المختلفة التي تدعم مصالح الدولة وتدعم مواردها وتحفظ حقوقها في المحافل الدولية والرسمية وغير الرسمية.

د) تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والسياسية في مجالات الدعوة والتوعية السياسية التي تعرف العالم بالإسلام وبأهميته للإنسانية جمعاء.

هـ) مجابهة الدعاية المضادة والمضللة، والدعاية للأفكار السياسية الشاذة أو المنحرفة، والدعاية لأنواع التمييز بكافة أشكاله.

ثانيا : التربية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

توفر الدولة التربية الاقتصادية عبر مؤسساتها المختلفة وذلك باعتبار أن الاقتصاد السليم يوفر أهم مقومات الأمن والاستقرار الاجتماعي. وهناك أنماط عدة للتربية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية أبرزها :

١ - التعليم الاقتصادي المقصود

ويقصد به تلك البرامج الدراسية المتخصصة التي تستهدف إكساب المتعلمين والدارسين من الجنسين المعارف والمهارات والاتجاهات الاقتصادية التي تمكنهم من إدارة الشؤون الاقتصادية التي يضطلعون بها إما على الصعيد الرسمي أو على الصعيد الشخصي، وذلك في إطار النظم والقوانين واللوائح المعتمدة، وفي ظل التطورات العلمية والتقنية في مجالات الاقتصاد. ويدخل تحت هذا التوضيح المواد الدراسية والموضوعات الجزئية ضمن مناهج الدراسة في مراحل التعليم المختلفة التي تتناول قضايا الاقتصاد وتساعد الدارسين والدارسات على اكتساب اتجاهات اقتصادية ومعارف ومهارات تمكنهم من الحياة الكريمة والشريفة وتبتعد بهم عن الجادة والصواب. وتجدر الإشارة إلى إن هناك عددا من الكليات والمعاهد المعنية بتقديم تخصصات الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية أسهمت بشكل واضح في توفير الكفاءات البشرية القادرة على العمل الاقتصادي بأنواعه.

٢ - التربية الاقتصادية غير المقصودة

وهي ذلك النوع من التربية الذي يتم عبر مؤسسات غير متخصصة في التعليم ولا تقود خدماتها وبرامجها إلى درجات علمية كالأسرة والمسجد والإعلام والمؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية والصناعية ونحوها، هذا إلى جانب التعليم الذي ينشأ عن الممارسة الاقتصادية في الميدان، وتستهدف مثل هذه المؤسسات عادة التثقيف والتوعية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من المبادئ الاقتصادية والتوجهات الإسلامية في هذا الخصوص وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وسيرة السلف الصالح. هذا فضلا عن الدروس المستفادة من تجارب الدولة الإسلامية عبر التاريخ، والعبر والحكم الواردة في أقوال العلماء والحكماء والخبراء، والدروس المستفادة من تجارب الدول والأمم المعاصرة.

وفيما يلي عرض لأبرز أهداف التربية الاقتصادية في علاقتها بتحقيق الأمن الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي :

أ) توعية الأفراد من الذكور والإناث، ومؤسسات المجتمع وإكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات التي تساعدهم على مجابهة التخلف الاقتصادي وعلى مجابهة التبعية الاقتصادية.

ب) العمل على تقليل نسب الفقر أو القضاء على مشكلات الفقر من خلال التعليم والتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل بما يضمن انخراط الفرد أو المؤسسة في أنشطة اقتصادية نافعة تجنبه الوقوع في المزالق الاجتماعية بأنواعها.

جـ) العمل على القضاء على البطالة بأقسامها وتفريعاتها سعيا للاستفادة من الكفاءات البشرية المعطلة في دعم الاقتصاد المحلي ووقاية للأفراد من الانحراف الاجتماعي ومتاهاته.

د) توفير التعليم الاقتصادي الذي يضمن رفع مستوى الادخار والاستثمار والارتفاع بمستوى الخدمات الاقتصادية أو الخدمات المساندة للاقتصاد.

هـ) رفع معدلات ونسب الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري بأنواعه سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والمواد الأساسية اللازمة لها.

و) تثقيف وتوعية المواطنين بشأن ترشيد السلوك الاستهلاكي والحفاظ على أخلاقيات الإنفاق وتوجيهها لخدمة الفرد والمجتمع.

أما على الصعيد الخارجي فتستهدف التربية الاقتصادية ما يلي :

أ) توعية المواطنين وتثقيفهم بشأن الجوانب الاقتصادية العالمية ومتغيرات السوق والضغوط الاقتصادية العالمية.

ب) تهيئة المواطنين لتحمل الأزمات الاقتصادية المؤثرة على مجريات الحياة الاجتماعية.

جـ) توعية المواطنين وتثقيفهم بشأن التكتلات الاقتصادية التي قد تتعارض مع المصالح المحلية الاقتصادية وسبل التعامل معها.

د) توعية المواطنين وتثقيفهم بمغبة الاعتماد على القروض الخارجية أو الاعتماد على المساعدات الأجنبية في الميادين الاقتصادية.

ثالثا: التربية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

هيأت حكومة المملكة العربية السعودية العديد من المؤسسات المعنية بالتربية والتنشئة الاجتماعية لشرائح معينة من المجتمع المحلي وذلك باعتبار أن العديد من مشكلات الأمن الوطني إنما تعود إلى أسباب اجتماعية بالدرجة الأولى. وهناك نوعان من مؤسسات التربية الاجتماعية بالبلاد هما :

أ) مؤسسات التربية الاجتماعية المقصودة : وتشتمل هذه المؤسسات على دور الملاحظة الاجتماعية، ومراكز أو دور رعاية الأحداث ورعاية الأسرة البديلة واللقطاء. هذا إلى جانب الأندية الاجتماعية والرياضية والثقافية التي تستقطب الصغار والكبار للتنفيس عن طاقاتهم وتوظيفها لخدمة تكوينهم الفردي والاجتماعي، ووقايتهم من الانحرافات بأنواعها. كما يدخل تحت هذه المؤسسات البرامج والمواد المتخصصة في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات.

ب) مؤسسات التربية الاجتماعية غير المقصودة : وهي مؤسسات ذات صبغة شمولية تعنى بقضايا التوعية والتثقيف والتنشئة كالأسرة والمساجد والمصحات الطبية والمؤسسات الإعلامية وغيرها. وتقدم هذه المؤسسات عبر أدوارها ووظائفها الأساسية العديد من التوجيهات والإرشادات الرامية إلى حماية الأبناء أو المواطنين بعامة من كافة أشكال الانحراف وتعد أدوارها متكاملة مع أدوار المؤسسات المقصودة.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات التربية الاجتماعية المقصودة تشتمل على البرامج التعليمية المتخصصة التي تقدمها الجامعات والكليات والمعاهد ذات العلاقة، عبر المواد الدراسية الثقافية شرعية كانت أم غير شرعية مما توفره مؤسسات التعليم بمراحلها المختلفة.

وفيما يلي عرض لأبرز أهداف التربية الاجتماعية المتعلقة بمؤازرة الجهود المبذولة لحماية الأمن الوطني وترسيخ دعائمه في البلاد وذلك على الصعيدين الداخل والخارجي:

١ - على الصعيد الداخلي

تستهدف التربية الاجتماعية ما يلي :

أ) القضاء على النعرات الطائفية أو القبلية أو الدينية التي قد تحدث في المجتمع.

ب) الحرص على نشر التضامن والتكاتف والتعاون الاجتماعي بين كافة المواطنين.

جـ) تحقيق العدالة الاجتماعية في كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات التي تكفلها الأنظمة القائمة في المجتمع.

د) العمل على إحلال التجانس بين السكان توزيعا وتركيبا والحفاظ على العدالة المهنية.

هـ) توعية وتثقيف المواطنين بشأن الحفاظ على قيم العمل ونظم الإدارة وعلى الانضباط والإخلاص.

و) توفير فرص الوقاية والعلاج لكافة أشكال الانحراف الاجتماعي.

ز) خدمة الاحتياجات المتعددة لذوي الظروف الاجتماعية الصعبة من الذكور والإناث.

ح) توفير فرص الرعاية الاجتماعية للمعوقين وتأهيلهم سواء كانت إعاقتهم بدنية أو نفسية أو حسية.

ط) تقديم الخدمات الصحية لبعض الحالات الاجتماعية الخاصة كمدمني المخدرات ونحوهم مع توفير التوجيه والإرشاد المناسب لهم.

٢ - على الصعيد الخارجي

تستهدف التربية الاجتماعية ما يلي:

أ) توعية المواطنين وتثقيفهم بمساوئ التنظيمات المختلفة التي لا تملك الشرعية المعتمدة لممارسة أنشطتها.

ب) تحصين المواطنين من الذكور والإناث تجاه الحرب النفسية والإعلام المضاد.

جـ) تحصين المواطنين من الذكور والإناث تجاه الأفكار المضللة والنظريات والمبادئ والأيديولوجيات المنحرفة التي لا تتمشى مع ثقافة المجتمع المحلي.

وقد أوضح الصويغ أن القدرة الاجتماعية للدولة يمكن قياسها من خلال الأبعاد التالية:

١ - القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ومدى الإشباع.

٢ - القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية أو تقليل التفاوت الاجتماعي.

٣ - مدى تلبية النظام الاجتماعي لحقوق الإنسان.

٤ - القدرة على تحقيق الانضباط السلوكي الحكومي والشعبي.

٥- درجة الترابط أو التفكك والتوتر الاجتماعي.
٦- درجة تشجيع الإبداع والابتكار في كافة المجالات.
٧- درجة ومظاهر الانتماء والتضامن الاجتماعي.
٨- درجة الاتساق والترابط بين قطاعات النشاط المختلفة.
٩- الجماعات المرتبطة بمصالح أجنبية غير وطنية ومدى قوتها ونفوذها [١٥، ص ٢٤].

وظاهر من هذه الأبعاد أن القضية الأمنية متعددة الأبعاد والمشارب وتمثل جزءا أساسيا من النشاط التربوي التعليمي برمته.

رابعا : التربية العسكرية في المملكة العربية السعودية

تمثل التربية العسكرية منعطفا تاريخيا له قيمته ونتائجه في العالم أجمع. واعتبرت القدرة العسكرية عبر التاريخ دعامة تحقيق الأمن واستتبابه في كل مكان. لذلك عمدت الدول إلى أن تولي التربية العسكرية جل اهتمامها وعنايتها وتغدق على هذا الاتجاه كافة أنواع الدعم والمساندة. وقد كانت التربية العسكرية في صدر الإسلام على يد قائد المسلمين الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم وسيلة حيوية لصناعة الأمن بكافة ميادينه لأمة الإسلام. وقد تمسك الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم أجمعين بهذا النوع من التربية وأثروا في من جاء بعدهم من الخلفاء المسلمين. ورغم أن هذه التربية واجهت الكثير من الظروف الصعبة خلال عصور الإسلام إلا أنها عادت في الوقت الحاضر لتنال عناية الدول الإسلامية كلها بسبب التهديدات التي تجابهها من كل مكان.

ويرى هويدي أنه «لا يمكن أن توجد مؤسسة عسكرية صالحة إلا في ظل نظام سياسي متوازن ونظام اقتصادي عادل وعلاقات اجتماعية سليمة، وفي غياب هذه الأساسيات يصبح الأمن في خطر شديد» [٢٨، ص ٩].

وقد كان إعداد العسكريين المعنيين بالمهمات الأمنية في البلاد يخضع لنظم وتوجهات وإجراءات واضحة ومحددة. لذا فإنه كان من الضرورة أن يتم هذا الإعداد بشكل يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة على وجه التحديد. ومن هذا المنطلق كانت التربية

العسكرية متميزة جدا في تطبيقاتها المختلفة مقارنة بغيرها لأنها تقوم على ربط النظرية بالتطبيق أولا بأول. وقد كانت الوظائف الأساسية الثلاث لأهم أجهزة الأمن الوطني وهو جهاز الشرطة مشتملة على الوظائف الإدارية والوظيفة القضائية والوظيفة الاجتماعية وهي وظائف لا يمكن أن تؤدى دون إعداد وتدريب مسبق، وقد نص نظام الأمن العام الصادر بالأمر السامي رقم ١٠/٨/٢٨١٧ - ٦١٩ المبلغ بالأمر السامي رقم ٣٥٩٤ في ٢٩/ ٢/ ١٣٦٩هـ على كثير من الواجبات والإجراءات ذات العلاقة بحفظ الأمن واستتبابه في البلاد [٢٩، ص ١٤٣].

ولقد كان من أهم أنشطة الدولة السعودية الثالثة على يد الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه) إنشاء مؤسسات التربية العسكرية في وقت كان هاجس الدولة الأول هو الحفاظ على الأمن أو إحلاله في البلاد. لذا تنقسم مؤسسات التربية العسكرية في المملكة العربية السعودية إلى قسمين هما :

١- مؤسسات التعليم العسكري المقصود: وهي الكليات والمعاهد العسكرية والبرامج المتخصصة الرامية إلى إكساب الدارسين المعارف العسكرية والمهارات المتعلقة بها والاتجاهات العسكرية المرغوبة. وهي مؤسسات تمنح المتخرجين منها درجات علمية معتمدة، ويتلقى فيها الدارسون علوما تضاهي ما هو موجود بمؤسسات التربية العسكرية الراقية في الساحة الدولية.

٢- مؤسسات التربية العسكرية غير المقصودة : ويدخل ضمن مهامها التوعية العسكرية وتقوم بها المؤسسات المعنية بتقديم التربية العسكرية المقصودة. وعادة ما يستفيد منها العسكريون أنفسهم بالدرجة الأولى أو القريبون من الحياة العسكرية. إلا أنه لا بد من القول بأن بعض مؤسسات التربية العسكرية المقصودة - خاصة تلك المعنية بالدفاع المدني أو الأمن العام - تقدم خدمات تثقيفية وتوعوية وتدريبية للمواطنين غير العسكريين لوقايتهم من الوقوع في الأخطار المختلفة. كما تظهر فاعلية برامج التربية العسكرية غير المقصودة في أوقات الأزمات والكوارث وما شابهها. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية لم تعمد إلى تطبيق نظام الخدمة العسكرية على طلبة التعليم العام إلا إن هذا النوع من التربية قد أثبت فاعليته في بعض البلدان الأخرى. وتقوم أجهزة أخرى كأجهزة

الإعلام بالتعاون مع أجهزة التربية العسكرية المقصودة بتقديم العديد من البرامج التوجيهية والتثقيفية في القضايا العسكرية ذات العلاقة بالمسائل الأمنية.

وفيما يلي عرض لأبرز أهداف التربية العسكرية على الصعيدين الداخلي والخارجي:

١- على الصعيد الداخلي

تستهدف التربية العسكرية مايلي :

أ) تدريب المستفيدين من التربية العسكرية على المهارات العسكرية اللازمة لحفظ واستتباب الأمن في البلاد.

ب) توفير المعارف والمهارات وغرس الاتجاهات العسكرية اللازمة لدى الفئات المستفيدة منها.

جـ) الدفاع عن الأمن الداخلي من خلال تسخير كافة المعارف والمهارات والإمكانات لهذه الغاية.

د) حماية الحقوق العامة والخاصة.

هـ) توعية وتثقيف المستفيدين من خدمات التربية العسكرية بالظروف والملابسات والمتغيرات والمستجدات المختلفة ذات العلاقة بالأمن الوطني.

ز) تطوير القدرات الدفاعية لمجابهة المخاطر المختلفة.

ح) تحقيق الاعتماد على الذات في بعض المنتجات العسكرية من خلال الاستفادة من المرافق الصناعية التي أنشئت لهذه الغاية.

٢- علي الصعيد الخارجي

تستهدف التربية العسكرية ما يلي :

أ) تعزيز الدفاع عن الوطن من كافة أشكال الأخطار الخارجية.

ب) القيام بالتدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الأخرى.

جـ) تحصين البلاد ضد التحالفات العسكرية المعادية.

هـ) العمل على امتلاك التقنية العسكرية اللازمة غير المتوافرة محليا.

ولما للتعليم من أهمية في صناعة الأمن الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي فقد ارتبط منذ بداياته الأولى بالنيابة العامة عام ١٣٤٥هـ التي كان من ضمن اختصاصاتها

الشؤون الداخلية التي تتضمن الأمن العام والتعليم والصحة والشؤون البلدية وأعمال البريد والبرق والهاتف. وفي عام ١٣٥٠هـ صدر نظام مجلس الوكلاء الذي أصبحت بموجبه النيابة العامة وزارة الداخلية التي ضمت دائرة المعارف إليها. واستمر الحال كذلك إلي عام ١٣٧٠هـ عندما أعيد تكوين وزارة الداخلية وأصبحت المعارف مستقلة عنها.

وتمثلت بدايات إنشاء أجهزة التربية العسكرية في المملكة العربية السعودية بتكوين جهاز الشرطة عام ١٣٤٣هـ الذي أطلق عليه المديرية العامة للشرطة في مكة المكرمة لترتبط بنائب الملك عبدالعزيز في الحجاز، هذا إلى جانب إدارات أخرى للشرطة في كل من المدينة المنورة وجدة والطائف وغيرها. وتم في عام ١٣٦٩هـ بموجب الأمر الملكي رقم ٣٥٩٤ وتاريخ ٢٩/ ٣/ ١٣٦٩هـ التصديق على نظام الأمن العام الذي كانت له أهميته البالغة فيما بعد نحو كل ما يتعلق بالشؤون الأمنية في البلاد [٣٠، ص ص ٤٥ - ٤٦]. وقد كان من أبرز مؤسسات التربية العسكرية المعنية بالأمن الوطني في المملكة معهد ضباط الصف ومعهد المرور ومعهد اللغات، ومعهد الرياضة البدنية، وميدان الرماية، وإدارة السجون التي كانت تعمل على تحويل السجن إلى مؤسسة للإصلاح والتهذيب. كما أنشئ معهد الضباط، وكوكبة الخيالة، ومدينة التدريب، ومعهد الأفراد. وكانت الأجهزة المعنية بالتربية العسكرية الأمنية تحرص على إقامة العديد من الدورات العامة والتخصصية للارتقاء بالمستويين الاختصاصي والثقافي للملتحقين بها. وأنشئت عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م قوة للحج والمواسم روعي في أهدافها إعداد العسكريين لتعزيز الخدمات الأمنية في موسم الحج وبقية المواسم الدينية كرمضان وغيره. وعندما تم تطوير مصلحة السجون عام ١٣٨٨هـ أصبحت من مهام هذه المصلحة ما يلي:

أ) العمل على تهذيب السجناء اجتماعيا وثقافيا.

ب) العمل على تحسين أحوال السجناء المادية (للمستقبل) عن طريق تأهيلهم.

جـ) العمل على تدريب السجينات على المهن اليدوية كالخياطة والتريكو وأعمال الإبرة والتدبير المنزلي والعناية بتربية الأطفال، إلى جانب تدريس مبادئ القراءة والكتابة مما ينفعهن في أمورهن الدينية والدنيوية.

هـ) العمل على عزل السجينات في أمكنة خاصة كدور الحضانة وعزل الغلمان في

أماكن خاصة مهيأة للأحداث.

لذا فقد زودت سجون المملكة العربية السعودية بالمكتبات وقاعات المطالعة وقاعات المحاضرات والمدراس والمهاجع والمستوصفات والورش التدريبية ونحوها مما يخدم تعليم السجناء من الجنسين أو تدريبهم أو تثقيفهم وتهذيبهم. كما عنيت مصلحة السجون بتوفير الأنشطة الرياضية للسجناء وتشكيل الفرق الرياضية منهم وتأمين كافة متطلبات هذه الأنشطة، هذا فضلا عن إنشاء مدارس مكافحة الأمية والمدارس الابتدائية والمتوسطة، وتوفير الرعاية الاجتماعية للمساجين من خلال دراسة أوضاعهم الاجتماعية والنفسية والظروف التي أدت بهم إلى السجون، مع إتاحة الفرصة لهم لممارسة الهوايات والأنشطة الثقافية والمهنية وغيرها. ولكي تتم خدمة المساجين بطرق علمية حديثة فقد عمدت مصلحة السجون إلى ابتعاث العديد من العسكريين إلى الخارج في دورات تدريبية وتأهيلية خاصة [٣٠، ص ص ١١٦ - ١١٩].

ولعل من أبرز وحدات الشرطة في حفظ الأمن واستتبابه في البلاد مما يقع تحت دائرة التربية العسكرية جهاز شرطة «النجدة» الذي أنشئ عام ١٣٨٧هـ حيث يتلقى الأفراد الملتحقون بهذا الجهاز تعليما وتدريبا فنيا من نوع خاص يمكنهم من أداء المهام المعنية بأهداف هذا الجهاز.

وإلى جانب ذلك فهناك شرطة المرور التي أنشئت عام ١٣٨٧هـ، وقيادة الدوريات التي أنشئت عام ١٣٩٥هـ، وإدارة الأدلة الجنائية بأقسامها المختلفة، وجميع هذه الأجهزة يتلقى فيها الملتحقون تعليما وتدريبا يؤهلهم لحفظ الأمن في مجالات اختصاصاتهم [٣١، ص ص ١٠٦ - ١٢٥].

وتعتبر كلية الملك فهد الأمنية التي كانت تعرف بكلية قوى الأمن الداخلي عام ١٣٨٦هـ من أهم المؤسسات التعليمية المعنية بإعداد الكوادر البشرية للمحافظة على الأمن بالبلاد. وتدرس في الكلية العلوم الشرعية (القرآن الكريم، والتشريع الجنائي الإسلامي، والعقوبات، والثقافة الإسلامية والتضامن الإسلامي، والفقه، والأحوال الشخصية، والمعاملات الشرعية، والمرافعات الشرعية، وأصول الفقه)، والمواد الجنائية (التحقيق الجنائي، والمختبرات الجنائية، وتحقيق الشخصية، والقواعد العامة للتحقيق

الجنائي، والمخدرات وطرق مكافحتها)، والمواد الإدارية (الإدارة الحديثة، ونظام الحكم، وتنظيمات قوى الأمن الداخلي، والقانون الإداري، والقانون الدولي الخاص)، والمواد الاجتماعية (علم النفس العام والجنائي، وعلم الاجتماع، وعلم الإجرام، والعلاقات العامة، والمظاهر الحديثة في خدمة الشرطة، ومبادئ علم الاقتصاد)، والمواد العسكرية (المشاة، والطبوغرافيا العسكرية، والأسلحة، والإشارة)، والمواد الأمنية (الآليات، والدفاع المدني، والمرور، وحفظ الأمن)، والمواد الرياضية، واللغات. هذا إلى جانب أجنحة التعليم المشتملة على أحد عشر جناحا في تخصصات عدة [٣١].

ويعد مجلس الدفاع المدني الذي صدر المرسوم الملكي رقم م/ ١٠ وتاريخ ١٠/ ٥/ ١٤٠٦هـ بالموافقة على نظامه من أهم الأجهزة المعنية بالحفاظ على الأمن بالبلاد في الأوقات العادية وفي أوقات الأزمات على اختلافها. وتقوم عدد من المصالح والأجهزة بالدولة بحكم عضويتها في هذا المجلس بعدد من الأنشطة التعليمية والتدريبية والبحثية المتعلقة بالأمن. فوزارة العمل والشؤون الاجتماعية معنية برعاية الأطفال والشيوخ والنساء المتضررين، وتقديم التدريبات في مجال الأمن والسلامة بالتعاون مع القطاعات المعنية. أما وزارة الزراعة والمياه، فتعنى بحماية الثروات المائية والسمكية وصوامع الغلال والمحاصيل الزراعية في حالتي السلم والحرب، بينما تقوم وزارة التجارة بتوفير المواد الغذائية في البلاد بصفة مستمرة. وتقوم وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع الدفاع المدني في إعداد الدراسات العلمية المتخصصة وعقد الدورات التدريبية في الجامعات في مجالات طب الكوارث والدفاع المدني والأمن الصناعي، ومنع التلوث، وأعمال الإطفاء بقصد إيجاد الكفاءات العلمية من المعلمين والمعلمات لتدريس مفاهيم الدفاع المدني للطلبة وتأهيل الأفراد في موضوعات الدفاع المدني في القطاعين العام والخاص، وتقديم الاستشارات، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل بعض مؤسسات التعليم العالي إلى مراكز إسعاف أو مستشفيات مؤقتة أو إخلاء الجامعات والكليات والمعاهد من الطلبة والطالبات في حالات الطوارئ بالتنسيق مع الدفاع المدني.

وبالنسبة لوزارة المعارف فإنها تعنى بوضع الخطط العامة والخاصة لتلقين الطلبة مبادئ الدفاع المدني في جميع مراحل التعليم، ووضع الخطط لتحويل بعض المدارس

كذلك إلى مراكز إسعاف أو مستشفيات مؤقتة عند الطوارئ. وتقوم وزارة المواصلات بتوفير لوائح شاملة تحتوى على حصر بإمكانات الوزارة من المهندسين والفنيين والتجهيزات، وغيرهم ممن ينتمون إلى قطاعات أخرى للاستفادة منهم في حالات الطوارئ.

وبموجب نظام المجلس كذلك تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الصناعة والكهرباء، ووزارة الحج، ووزارة البرق والبريد والهاتف، ووزارة الصحة، بالعديد من المهام التوعوية والتثقيفية والتوجيهية والأنشطة التخصصية في مجالاتها لخدمة أهداف ومتطلبات الأمن في البلاد.

أما الرئاسة العامة لتعليم البنات فتقوم كذلك بتدريس مبادئ الدفاع المدني للطالبات وتحويل بعض الكليات والمدارس إلى مراكز إسعاف ومستشفيات بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، وعمل تجارب لإخلاء الكليات والمدارس في حالات الطوارئ.

كذلك تعنى الرئاسة العامة لرعاية الشباب بتوعية الشباب حول مجالات الدفاع المدني، والتدريب على التعاون مع أجهزة الدفاع المدني والمساهمة في تقديم الخدمات في حالات الطوارئ، هذا إلى جانب قيام الأندية الرياضية بتكوين جمعيات للدفاع المدني لتنفيذ البرامج التدريبية لمنسوبي تلك الأندية والمتطوعين على أعمال الدفاع المدني، واتخاذ الإجراءات المناسبة لاستخدام مرافق الأندية وبيوت الشباب في حالات الطوارئ [٣١، ص ص ١٣٧ - ١٣٨].

وبالنسبة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني فإنها تعنى بنشر التوعية اللازمة بين الطلبة والمتدربين على قواعد الدفاع المدني وتطبيقاتها العملية، وتشكيل جمعيات للدفاع المدني في كل المراكز والمعاهد والكليات التابعة للمؤسسة لتدريب المدرسين والطلبة على أعمال الدفاع المدني، ووضع الخطط اللازمة كذلك للإفادة من مرافق المؤسسة التعليمية كمراكز إسعاف ونحوه.

وتقوم المديرية العامة للدفاع المدني بمهام التنسيق والتنفيذ في مختلف شؤون الدفاع المدني، هذا فضلا عن عنايتها بأعمال التدريب والتعليم في مختلف تخصصاتها وذلك عبر معهد الدفاع المدني وعبر مراكز التدريب في المدن، والتدريب على رأس العمل.

كذلك فإن من مؤسسات التربية العسكرية المعنية بالحفاظ على الأمن واستتبابه «سلاح الحدود،» وهو أحد قطاعات وزارة الداخلية، سواء كانت حدودا بحرية أو برية. وكان سلاح الحدود قد نشأ عام ١٣٥٠هـ عندما كان تحت اسم مصلحة خفر السواحل والموانئ، وقد تحول مسمى المصلحة إلى سلاح الحدود عام ١٣٨٢هـ بموجب مرسوم ملكي وتم تعديل الاسم مرة أخرى لاحقا ليصبح المديرية العامة لسلاح الحدود وخفر السواحل والموانئ.

وتعد «قوات الأمن الخاصة» إحدى مؤسسات التربية العسكرية التي يستعان بها في الأوقات والظروف الخاصة. وتعتمد خدماتها على التعليم والتدريب المستمر. وهناك كذلك «قوات أمن الطرق» والمديرية العامة للجوازات (معهد الجوازات)، حيث يقوم معهد الجوازات بتدريس العديد من المواد الدراسية ذات العلاقة بالمسائل الأمنية، جنبا إلى جنب مع مركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية الذي يوفر برامج تدريبية متنوعة في الميادين التعريفية والميادين المتخصصة [٣١].

أما «الإدارة العامة لمكافحة المخدرات،» فقد أنشئت بهدف القضاء على كافة الأنشطة والممارسات المتعلقة بزراعة أو تعاطي أو الاتجار بالمخدرات وغيرها.

كذلك أنشأت الدولة عددا من مؤسسات التعليم العسكري لأعمال الدفاع الجوي والبري والبحري كسلاح المدرعات، وسلاح المشاة، وكلية الملك عبدالعزيز الحربية، وكلية الملك فيصل الجوية، وسلاح المظلات، وسلاح المهندسين، وسلاح الإشارة، وسلاح النقل، وسلاح التموين، وكلية الملك فهد البحرية، ومعهد الدراسات الفنية البحرية، ومدارس القوات البحرية المتقدمة، هذا فضلا عن الابتعاث للدراسة في الخارج.

وتعتبر المؤسسات التعليمية العسكرية التابعة للحرس الوطني كذلك من أبرز مؤسسات حماية الأمن في المملكة العربية السعودية. وقد كانت بداياتها تعود إلى ما كان يسمى بمدارس الحرس الوطني العسكرية والفنية، إلى أن تطورت وارتقت وأصبحت «كلية الملك خالد العسكرية» التي تحتوى على العديد من التخصصات العسكرية الحيوية. وهناك عناية خاصة بالنواحي الثقافية في الحرس الوطني تتم عبر برامج عديدة أنشئت خصيصا لهذه الغاية [٣١].

تصور مستقبلي

لعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية قدمت مبادرة حيوية من مبادراتها التربوية لتعزيز الأمن الوطني وذلك من خلال العمل على استصدار تنظيم يجعل من التربية الوطنية مقررا دراسيا في جميع مراحل التعليم العام. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة لا تزال في بداياتها الأول إلا إنه من المتوقع أن تعزز كثيرا من المفاهيم الإيجابية لدى الناشئة في الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلا عن اعتماد الكتب الدراسية المقررة في موضوعاتها على القواعد الشرعية الإسلامية.

إن هناك العديد من المفاهيم في أذهان الناشئة لا تزال بحاجة إلى توضيح، وهناك مفاهيم أخرى ينبغي أن تتشكل لديهم، وهناك مفاهيم أخرى تحتاج إلى الاستبدال بمفاهيم أفضل منها. ولا يتوقف الأمر عند حد التعليم الرسمي المقصود إذ لا بد من أن تعنى مؤسسات التربية والتنشئة الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمسجد والإعلام والأندية وغيرها بتوعية العامة وتثقيفهم حول هذه المفاهيم.

ويتطلب تعزيز هذه المفاهيم ما يلي :

١ - العمل على افتتاح مزيد من فرص التعليم في مستوياته المختلفة خاصة بالنسبة للنساء في بعض المجالات الحيوية المناسبة، والكبار من الذكور والإناث الذين يحتاجون إلى الاستفادة من فرص ما يسمى بالتعليم المستمر. وفي إطار الصيغ الحالية المتوافرة للتعليم قد لا يكون تحقيق مثل هذا المطلب أمرا ميسورا. لذا ينبغي التفكير في صيغ أخرى مكملة أو جديدة من شأنها توسيع فرص التعليم مع المحافظة على الجودة النوعية وربط التعليم بالحياة الفعلية وبالاحتياجات الخاصة التي يرغبها طالب الفرصة.

٢ - ربط التعليم بسوق العمل - قدر الإمكان - وتوسيع إطار فرص التوظيف للخريجين، مع العمل على تدريب أو إعادة تدريب وتأهيل الخريجين وغيرهم في الميادين المهنية التي توفر لهم فرص الحياة الكريمة وذلك لدعم الأمن الوطني الذي هو دعامة كبرى للأمن الوطني.

٣ - التكامل بين أجهزة التربية والتنشئة في المجتمع بما يخدم ويحقق من الناحية

التطبيقية مبادئ المواطنة المستنيرة التي بينها الشرع الإسلامي في مصادره المختلفة لتعزيز الأمن الوطني في البلاد.

٤ - أن تسعى أجهزة التربية والتنشئة في المجتمع بالتنسيق مع القطاعات المختلفة إلى القضاء على كافة السلبيات في الممارسات كالمحسوبية والواسطة وغيرها مما يترتب عليه عادة زعزعة المفاهيم الصحيحة حول أسلوب العمل وتنظيماته والتأثير على الناحية الأمنية والاجتماعية.

٥ - أن تسعى أجهزة التربية والتنشئة في المجتمع بالتنسيق مع القطاعات المختلفة والأجهزة المعنية إلى تطبيق مبادئ المحاسبية الإدارية والفنية والقانونية على المستهترين والمقصرين والمعطلين والمتلاعبين بأنظمة الدولة في الميادين المهنية المختلفة أو الذين يعمدون إلى الإساءة عن طريق الكيد للآخرين والتشهير المغرض بهم والإساءة إليهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

٦ - توسيع إطار فرص التعليم العسكري أمام خريجي المرحلة الثانوية في المجالات العسكرية المختلفة وتشجيع الشباب على الانخراط فيها بحيث تكون هذه الفرص متنوعة لا تنتهي بالضرورة بالشهادات الدراسية الكبرى بل تتاح فرص التدريب قصير أو متوسط المدى - جنبا إلى جنب - مع التعليم طويل المدى.

٧ - دراسة إمكانية تقديم التربية العسكرية في مناهج التعليم العام غير العسكري أو دراسة صيغ أخرى يمكنها توفير التهيئة العسكرية للشباب نظرا لما تجسده التربية العسكرية من المنافع الفردية والاجتماعية.

٨ - دراسة إمكانية تطبيق أنظمة متطورة مستمدة من روح الشريعة الإسلامية بحق الآباء والأمهات الذين يتقاعسون عن أداء واجباتهم التربوية أو يقصرون فيها أو يسيئون معاملة الأبناء دون وجه حق.

٩ - دراسة إمكانية توفير بعض الصيغ لمعاقبة الطلبة الذين يمارسون أفعالا تخل بأمن المدارس أو المعاهد أو الكليات على غرار «المحاكم التربوية» بما يتفق والمبادئ الشرعية الإسلامية.

١٠- العمل على دراسة ظاهرة قسوة بعض المعلمين والمعلمات على الطلبة في

مراحل التعليم العام والعالي وأنماطه الأخرى سعيا للوصول إلى قانون متطور يحفظ لكل ذي حق حقه وذلك وفق الضوابط التي يقرها الإسلام.

١١- دراسة الأوضاع المادية للشباب سعيا للوصول إلى صيغة أو صيغ مناسبة تهيء لهم فرص الاعتماد على الذات أو تعوضهم عن حالات العوز التي قد تصادف بعضهم وتدفعهم إلى مواقع الشبهة أو الانحراف.

١٢- العمل على توفير برامج توعوية أو منهجية في مجالات التربية السياحية والتربية الأسرية والتربية العسكرية والتربية السكانية والتربية البيئية باعتبارها منظومة متكاملة وذات علاقة وثيقة بالجوانب الأمنية.

١٣- العمل على توفير برامج توعوية حول المنافسات الرياضية وسلوكيات التشجيع السليمة، والأضرار التي يمكن أن تلحق بالمواطنين نتيجة المبالغة في التنافس أو التشجيع أو مظاهر الاحتفاء بالفوز.

المراجـــع

[١] بدوي، ثروت. *النظم السياسية*. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م.

[٢] غانم، محمد حافظ. *المنظمات الدولية*. القاهرة: نهضة مصر، ١٩٦٧م.

[٣] البيلاوي، حازم. *على أبواب عصر جديد*. مكتبة الأسرة (مهرجان القراءة للجميع)، الهيئة العامة للكتاب. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧م.

[٤] الخطيب، محمد شحات. «تطور التعليم في المملكة العربية السعودية مع رؤية مستقبلية.» *بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض، ٧-١١ شوال ١٤١٩هـ (٢٤-٢٨ يناير ١٩٩٩م)، المحور الثامن: التربية والتعليم*. الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة.

[٥] ابن سعيد، حسن بن سعد. «الولاء الوطني مسؤولية وواجب.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٧ (شوال ١٤١٣هـ)، ٦-٨.

[٦] النبهان، محمد فاروق. «الأمن الاجتماعي في المجتمع العربي.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٧ (شوال ١٤١٣هـ)، ١١.

[٧] الخطيب، محمد شحات وآخرون. *أصول التربية الإسلامية*. الرياض: دار الخريجي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

[٨] عسه، أحمد. *معجزة فوق الرمال*. ط٣. بيروت: المطابع الأهلية اللبنانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

[٩] Issaac, Stephen, and William Michael. *Handbook in Research and Evaluation*. 2nd ed. San Diego, CA: EDITS Publishers, 1982.

[١٠] وجدي، محمد فريد. *المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم*. القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٧م.

[١١] الإمام النووي. *رياض الصالحين*. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. ط٣. بيروت: المكتبة الإسلامية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

[١٢] كامل، ممدوح شوقي مصطفى. *الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي*. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥م.

[١٣] نافع، عبد الكريم. *الأمن القومي*. القاهرة: دار الشعب، ١٩٧٥م.

[١٤] غالي، بطرس. «الأمن وحفظ السلام في أفريقيا.» *مجلة السياسة الدولية*، ٧٩ (يناير ١٩٨٥م)، ٨١.

[١٥] الصويغ، عبدالعزيز حسين. *الأمن القومي العربي: رؤية مستقبلية*. القاهرة: أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

[١٦] السواس، عبد الحليم أحمد. «الوقاية من تعاطي المخدرات: البيئة الصالحة ووسائل النمو السوي.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٥ (شعبان ١٤١٨هـ)، ١٧-١٩.

[١٧] ميتا، نظير فرج. «مفهوم الخطورة الاجتماعية: دراسة قانونية مقارنة.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٦ (جمادى الأولى ١٤١٩هـ)، ٢٢١-٢٢٣.

[١٨] السواس، عبد الحليم أحمد. «الوقاية من تعاطي المخدرات: البيئة الصالحة ووسائل النمو السوي.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٣ (رمضان ١٤١٧هـ)، ٧٧-٩٢.

[١٩] أبو حميدان، يوسف عبدالوهاب. «العقاب ووظيفته في تغيير السلوك من حالة السوء إلى حالة السواء عند الأطفال.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١١ (جمادى الأولى ١٤١٦هـ)، ٢١٨ - ١٢٩.

[٢٠] عليان، شوكت. «من مناهج الإسلام في الحد من معدلات الجريمة.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٩ (ربيع الأول ١٤١٦هـ)، ٤٣-٥٧.

[٢١] حريري، عبدالله محمد أحمد. «أثر التربية الإسلامية في صون الناشئة من النزوع إلى

الجريمة.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤ (صفر ١٤١٨هـ)، ٤٢-٧٩.

[٢٢] محمد، السعيد مغازي أحمد سعد. «أثر المتغيرات المجتمعية في جنوح الأحداث.» *مجلة الأمن*، وزارة الداخلية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤ (صفر ١٤١٨هـ)، ١٩١ - ٢١٧.

[٢٣] جمعة، رابح لطفي. *حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز*. مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، ٢٣. الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

[٢٤] أبو علية، عبدالفتاح. «الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز، وثائق عن تاريخ الدولة السعودية في عهد الملك عبدالعزيز.» *مجلة الدارة*، ٤، ع١ (مارس ١٩٧٨م)، ٢٨٤-٣٠١.

[٢٥] العتيبي، إبراهيم بن عويض الثعلبي. *الأمن في عهد الملك عبدالعزيز: تطوره وآثاره، ١٣١٩هـ - ١٣٧٣هـ (١٩٠٢م - ١٩٥٣م)*. الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، الأعمال المحكمة (١٥).

[٢٦] النبهان، محمد فاروق. «نحو استراتيجية عربية موحدة لمقاومة الإجرام المنظم، دراسة مقدمة إلى المركز العربي للدراسات الأمنية.» الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٩م.

[٢٧] وزارة التعليم العالي. *دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية*. الرياض: الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي، ١٤١٦هـ.

[٢٨] هويدي، أمين. *أزمة الأمن القومي العربي «أزمة الخليج»: لمن تدق الأجراس؟* بيروت: دار الشروق، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

[٢٩] الأحيدب، عبدالعزيز بن محمد. *ظاهرة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز*. الرياض: مطابع الإشعاع التجاري، د.ت.

[٣٠] المعلمي، يحيى عبدالله. *الأمن في المملكة العربية السعودية*. القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة، ١٩٧٨م.

[٣١] قزاز، حسين عبدالحي. *الأمن الذي نعيشه*. ط٢. الرياض: المؤلف، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

The Relationship between Education and National Security in the Kingdom of Saudi Arabia

Mohammed Al-Khoteeb

Professor, and Dean of the College of Education, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. There exists a strong bond between the individual citizens' level of education and the sense of national security in the Kingdom of Saudi Arabia. The late King Abdulaziz, founder of present day Saudi Arabia, had a clear vision of the extent of this relationship as early as A.H. 1343/1922.

The grass-roots of this mutual relation, that links education with sociopolitical stability, go back in history to the emergence of the First Saudi State which was founded on the principles of Islamic reform led by Sheikh Mohammed bin Abdulwahab and supported by Imam Mohamed bin Saud . A basic concept supported by his Imam, was that upholding the genuine version of the Islamic teachings is essential to gain victory and realize peace and stability both within and outside the boundaries of the state.

Given this situation, this study was prepared to commemorate the centennial of the foundation of the Kingdom and to elucidate the relationship between Saudi efforts in education and national peace and stability in Saudi Arabia . This endeavor also includes delineating the impact of education on national security in Saudi Arabia as well as presenting the practical conceptualization of linking national security plans with the development of education in the country .

The methodology of the study is descriptive in nature; the researcher treated the subject at hand through a discussion of educational concepts and scholarly writings related to education and social stability, with emphasis on the Kingdom . Other educational areas that are associated with the subject include political education, economic education, social education, and military education . Detailed speculation about the future relationship between education and national stability in the Kingdom of Saudi Arabia is also presented.